تركيا والإتحاد الأوروبي: بين حلم الانضمام وواقع الاستبعاد
دراسة في توجهات الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية

Turkey and the European union: between the dream of accession and the reality of exclusion: a study of orientations of the political speech of Justice and Development Party (AKP)

رياض بن عربية
طالب دكتوراه
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 3)
riadmag@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/30 تاريخ القبول: 2019/11/04 تاريخ النشر : 2020/01/14

الملخص:
تستهدف هذه الدراسة معالجة وتحليل واقع العلاقات التركية الأوروبية، من خلال التركيز في هذا الجانب على أهم الخلفيات التاريخية-الحضارية والجيوسياسية المحددة لمسار انضمام تركيا إلى التكتل الأوروبي، هذا الأخير حاول عبر مختلف المحطات الممهدة لظهوره على مسرح الوجود، وضع المزيد من العراقيل التي يمكن أن تعترض طريق تركيا الأوروبي. خصوصا وأن تجليات الواقع الراهن تشير في هذا الشأن إلى بداية تراجع الفرص المتاحة أمامها، حيث بدأت الشكوك تأخذ مجرى لها لدى مدارك السياسيين الأتراك، جراء مقاربة الاستبعاد والإقصاء المتبعة من قبل نظرائهم الأوروبيين، إلا أن هذا الأمر لم يثن من عزيمة أنقرة ولم يحد من إصرار ها الدؤوب لبلوغ متطلبات العضوية الكاملة، خصوصا أثناء فترة حكم العدالة والتنمية، التي عملت حكومته على تبني خطاب سياسي جديد واعتماد مقاربة براغماتية حيال ذلك، ليبقى هذا الحلم ماثلا أمام أعين الأتراك شعبا وحكومة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، الخطاب السياسي، العدالة والتنمية، جدلية الاستبعاد.

Abstract:

This study aims at presenting the reality of the Turkish-European relations by focusing on the most important historical-cultural and geopolitical background rocess of Turkey's accession to the European Union. which tried to create further obstacles that could imped of Turkey's European road. especially the current reality shows the beginning of the decline of opportunities available to them, also, the doubt and suspicion are biginning to take a road in perceptions of Turkish politicians, during the era of the Justice and Development Party whose government tryed to obtain a new political approuch inorder to serve its higher national interests, so that it becames a priorities to reflect the requirements of European integration, this dream remains for Turkish people and government alike.

Keywords: European Union, political speech, AKP, exclusion dialectic.

مقدمة

مثّلت قضية الاندماج مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والحصول على العضوية الكاملة فيه، أهم حلم راود الأتراك شعبا وقادة منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، بل وأصبح هذا الهدف يشكل هاجسا يؤرق بال السياسيين ويشغل حيزا كبيرا من اهتمامات الحكومات التركية المتعاقبة على اختلاف انتماءاتها الحزبية وتوجهاتها السياسية.

لأجل ذلك، فقد تقدمت بالعديد من طلبات الانضمام إلى المجموعة الأوروبية في مراحلها الأولى، وظلت متمسكة بهذا الخيار إلى غاية الصعود السياسي لحزب العدالة والتنمية مع مطلع الألفية الثالثة من هذا العصر، الذي عمل من جانبه على تعميق علاقاته بأوروبا والتسريع من وتيرة المفاوضات الراكدة منذ زمن، أين طرأت العديد من ملامح التغيير في سياسة تركيا الخارجية، ولقد حرص الحزب في هذا السياق، على المضي قدما وفق خطوات ثابتة ومرحلية الارتقاء بتركيا إلى حظيرة الإتحاد الأوروبي، متبنيا خطابا سياسيا يتميز بالواقعية والعقلانية في إطار مقاربة استراتيجية شاملة لوضع تركيا المستقبلي ودورها في الساحة الدولية.

على ضوء ما تقدم ذكره، يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى نجح الخطاب السياسي للعدالة والتنمية في تفعيل مسار انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي؟**

تمهيد:

حاولت أنقرة طويلا عبر جهودها الحثيثة والمتواصلة تحقيق متطلبات العضوية في المجموعة الأوروبية، فمنذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي وهي تسعى نحو الاندماج الأوروبي (تقدمت تركيا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة في 31 جويلية 1959)[1]، وتعود هذه الرغبة المتكررة لتركيا إلى ما قبل معاهدة **ماستريخت**[2]*، وبالضبط منذ سنة 1987، حيث قدّمت في هذه السنة طلب العضوية الكاملة في السوق الأوربية المشتركة قبل تحولها إلى الإتحاد الأوربي بموجب المعاهدة المذكورة سابقا[3]. وبالرغم من الإلحاح التركي المتواصل لقبول عضويتها، إلا أن طلبها لا يزال يقابل بالرفض من قبل بعض دول الإتحاد الأوروبي، تحديدا ألمانيا وفرنسا المعارضتان بشدة لهذه الفكرة[4]، الى جانب اليونان والدانمارك وبعض الدول التي كثيرا ما تلوح باستعمال حق الفيتو لمنع ذلك الاندماج، بسبب خشيتها في أن تصبح تركيا معبرا لتسرب الاتجاه الإسلامي نحو أوروبا[5].

وقبل الخوض في المساعي الحثيثة التي دأب حزب العدالة والتنمية تجسيدها لبلوغ هذا الهدف الرئيسي، والوفاء بالتزاماته الحزبية التي قطعها على الناخبين والمواطنين الأتراك في بمناسبة خطاباته السياسية في مختلف الاستحقاقات التي عرفتها تركيا منذ 2002، بإعتباراه يمثل كذلك خيارا قوميا تتقاسمه كافة الأطياف السياسية في البلاد على اختلاف انتماءاتها الحزبية، ومطلبا جماهيريا يحظى بدعم شعبي واسع، كان حرّي بنا إعطاء لمحة تاريخية عن مسار علاقات تركيا مع الجماعة الأوروبية الذي تحول لاحقا إلى إتحاد أوروبي كما نصت عليه معاهدة ماستريخيت 1992.

المحور الأول: تركيا والجماعة الأوربية: خلفية تاريخية

وفقا لما تم ذكره سابقا، فإن مسألة الانضمام إلى أوروبا شكّلت واحدا من بين أهم مقاصد السياسة التركية وشواغلها الرئيسية، متخذة من ذلك التوجه إطارا عاما لتحقيق مصالحها القومية الحيوية وتعظيم مكاسبها الإستراتيجية[6]، الأمر الذي دفع القادة الأتراك المؤسسون للجمهورية إلى الارتماء في حضن الغرب، والإقتداء بالنموذج الأوروبي في هذا المسعى، آملين من ورائه تحقيق نهضة تركية حديثة على غرار نظيراتها الأوربية، وهذا عبر شن ثورة حضارية وحملة تغريبية واسعة، مست البنية الهيكلية للمجتمع والنظام ككل، من خلال فرض العقيدة الكمالية كأحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الدولة التركية.

لقد تخللت العلاقات التركية-الأوربية كثير من التحديات التي فرضت نفسها على كلا الطرفين، خصوصا الجانب التركي، إلا أن الصعوبات التي واجهتها هاته الأخيرة في مسعاها للانضمام إلى الكتلة الأوربية، لم يمنعها من الدخول في علاقات شراكة معها، حيث يمكننا الوقوف عند ثلاث مراحل تاريخية طبعت مسار العلاقات بين الطرفين[7]:

1. **المحطة الأولى**: نجد أنه منذ تاريخ التوقيع على معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة (بتاريخ 20 مارس 1957 ودخلت حيز النفاذ في بداية شهر جانفي 1985) وتركيا تسعى للانضمام الى الجماعة الأوروبية، ولم تترد في إخفاء نواياها حيال ذلك، إذ سرعان ما تقدمت بطلب الانتساب لها في شهر جويلية 1959 أي عقب الطلب المقدم من طرف اليونان مباشرة[8]، لتبدأ خطوات تركيا مع الطرف الأوروبي عمليا منذ التوقيع على اتفاق الانتساب للجماعة الأوربية بموجب اتفاقية أنقرة بتاريخ 12 سبتمبر1963 حتى الثمانينات، وكانت تهدف من ورائها إلى قبول عضويتها في الجماعة الأوروبية والسعي إلى تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع أوروبا[9]، خصوصا في ظل عمق الروابط السياسية والأمنية التي تجمع تركيا بأوروبا، منها على سبيل الذكر: عضويتها في حلف الشمال الأطلسي، وضعية الزمالة في إتحاد أوروبا الغربية (WEU)، إلى جانب عضويتها في المجلس الأوروبي (CE) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وغيرها من المؤسسات الأوروبية ذات الأهمية السياسية[10].

لقد اتسمت هذه الفترة في مجملها بحالة من الركود في العلاقات بين الجانبين، لاسيما من طرف المجموعة الأوربية بسبب مواقفها من ظاهرة الانقلابات العسكرية الدورية التي عرفتها تركيا في هذه المرحلة (1960-1971-1980).

2-المحطة الثانية: بدأت منذ بداية الثمانينات حتى سنة 1996، في هذه الفترة تقدمت تركيا بطلب رسمي في 1987/04/14 للعضوية الكاملة في الجماعة الأوربية ، وتميزت هي الأخرى بالتباين (الشد والجذب)، خاصة في علاقات تركيا مع ألمانيا واليونان، الحريصتان على وضع القيود والعراقيل أمام انضمامها إلى الإتحاد، فبالنسبة لليونان فإن الأمر يبدو واضحا بسبب المشاكل الحدودية بينهما حول بعض الجزر المتنازع عليها، إلى جانب تباين المواقف إزاء القضية القبرصية[11]، أما بالنسبة إلى ألمانيا فكانت تعارض بشدة فكرة دخول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، نظرا لاعتبارات تتعلق أساسا بمصالحها الاقتصادية في شرق ووسط أوربا.

3-المحطة الثالثة: بدأت منذ التوقيع على اتفاق الإتحاد الجمركي مع الإتحاد الأوروبي في أواخر سنة 1995، والذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 1996[12]، لكن دون الحصول على صفة العضوية الكاملة، وفيها شهدت تركيا مفاوضات ومباحثات ماراطونية في سبيل حصولها على الموافقة المبدئية لقبول عضويتها، حيث تخللتها جهود ومساعي تركية حثيثة للتأقلم مع شروط ومعايير الانضمام للإتحاد (قمة هلسنكي 1999)[13]*.

فبعد اقرار ترشيح تركيا لنيل متطلبات الانضمام الكامل وفقا لما دعت إليه قمة هلسنكي 1999، سرعان ما شهدت دينامية العلاقات بينهما تحسنا كبيرا خاصة على خلفية التوقيع على "وثيقة شراكة الانضمام" بين الطرفان حلال قمة نيس المنعقدة في شهر ديسمبر 2000، والتي مثلت الحد الأدنى من الشروط التي ينبغي على أنقرة التقيد بها على المدى المتوسط، والتي قبلت بها السلطات التركية بموجب توقيعها في شهر مارس 2001 على تنفيذ بنود وثيقة شراكة الانضمام، أين توجت تلك الجهود بمنح الاتحاد الأوروبي "وضع الدولة المؤهلة للترشح" أثناء انعقاد قمته بمدينة نيس الفرنسية في شهر ديسمبر 2002.

وفي قمة بروكسل المنعقدة في 17 ديسمبر 2004 قرر زعماء الاتحاد الأوربي أن تركيا قد أوفت بقدر كاف من الالتزامات السياسية المطلوبة، ليتم منحها وضعية الترشح لمفاوضات العضوية، ويكون هذا بدءا من تاريخ 03 أكتوبر 2005، على أن تكون المحادثات غير محددة الأجل، ومن دون ضمان لنتيجتها، وعلى الرغم من أن ذلك لم يؤكد أن المفاوضات ستنتهي بقبولها كليا ونهائيا في الإتحاد الأوروبي، إلا أن مجرد الإعلان عن بدء المفاوضات اعتبر انتصارا سياسيا واستراتيجيا كبيرا لدى الأتراك[14].

المحور الثاني: الخطاب السياسي للحزب حيال قضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

يمثل تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية المحسوب على تيار الإسلام السياسي المعتدل إلى السلطة في خريف 2002 أهم حدث في تاريخ تركيا المعاصر، بل ويعتبره البعض منعرجا حاسما في تجربة تركيا الديمقراطية، فمن خلال نهجه السياسي الوسطي المبتعد عن مفردات الخطاب الإيديولوجي والتطرف، حاول الحزب تبني خطاب سياسي مغاير لسابقيه (تيار الإسلام السياسي الأربكاني)، وإحداث القطيعة مع توجهات وأهداف الحركة الإسلامية الكلاسيكية التي قادها شيخ الحركة الإسلامية في تركيا وزعيم حركة مللي غورش نجم الدين أربكان(1926-2011)،

ومتجاوزا كذلك سياسات الحكومات العلمانية التي تعاقبت على السلطة في تركيا طيلة عقود من الزمن.

لاسيما وأن الرؤية الجيوسياسية التركية ظلت محدودة الأفق سابقا، وهذا العامل راجع لعدم قدرة النخبة الحاكمة آنذاك على صياغة خطة استراتيجية دينامية بعيدة المدى، تستجيب للطموح التركي وفقا خصوصية موقعها الجغرافي الممتاز، وعمقها التاريخي، هذا من جهة، فضلا عن افتقار الساسة الأتراك في تلك المرحلة لتخطيط جيوسياسي حول مكانة بلادهم ودورها المأمول في الساحة الدولية، فكانت السياسة الخارجية عموما في تلك الفترة تندرج ضمن إطار إدارة المتغيرات (الداخلية، الإقليمية والدولية)[15].

فمع تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد إدارة شؤون الحكم في البلاد حدثت تحولات كبيرة على مستوى السياسة العامة التركية، وما يهمنا في هذا الجانب، هو مدى التغير الملحوظ الذي طرأ على سياستها الخارجية، وعلاقاتها بأوروبا على وجه التحديد. إن هذه التغيرات التي شهدتها تركيا في ضوء تجربة العدالة والتنمية تمثل لحظة تحول حاسمة في تاريخ تركيا السياسي، مبتعدة بذلك عن نطاقها التقليدي المنتهج منذ لحظة تأسيس الجمهورية، لتجد طريقها في برنامج حزب العدالة والتنمية موضع التنفيذ، من أجل الانتقال بتركيا إلى مصاف القوى المؤثرة في النظام الدولي، عبر تبني رؤية دينامية جديدة قائمة على نظرية العمق الاستراتيجي لتحقيق المصالح الحيوية للبلاد[16].

وأصبح يعزوا البعض أن الحزب أسس لمرحلة جديدة من مراحل الحكم السياسي، التي اصطلح على تسميتها بالجمهورية الثالثة (الجمهورية الأولى من تأسيس مصطفى كمال أتاتورك، الثانية خلال عهد تورغوت أوزال)، وهذا من خلال قدرته على إحداث تغييرات جوهرية وعميقة مست البنية الهيكلية للنظام السياسي التركي، شملت حزمة من التشريعات القانونية، الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية التي قام بها الحزب على المستوى الداخلي، بحيث مست أهم أركان ودوائر صنع القرار السياسي في البلاد، بما فيها توجهاته الرامية إلى إعادة تنظيم العلاقات المدنية العسكرية وصياغة رؤية جديدة للعقيدة العسكرية التركية، خاصة في إطار التواؤم مع معايير الإتحاد الأوروبي(معايير كوبنهاغن)[17].

لقد استطاع حزب العدالة والتنمية بفضل حنكته السياسية واستفادته من تجارب وأخطاء الآخرين من إعادة ترتيب كفة التوازنات الداخلية التي كانت محسومة مسبقا من قبل دوائر

النفوذ العلماني، هذا عبر تبنيه رؤية استراتيجية قائمة على تحقيق أهدافه المرحلية دون إثارة التوجسات الكمالية، متجنبا بذلك قدر الاستطاعة، المواجهة المباشرة مع القوات المسلحة والصدام العلني مع رموز النظام، لإبعاد كافة الشبهات والمخاوف بشأنه، التي قد تستدعي حضور مكثف وتدخل مباشر لإسقاط حكومته والنيل من طموح الحزب السياسي.

ومن أهم الآليات التي اعتمد عليها في هذا الخصوص للتعاطي ايجابيا مع الملف الأوروبي:

الإصلاحات السياسية

لقد رعى قادة الحزب تلك التحديات والعقبات التي حالت دون تنفيذ رغبات الحكومات السابقة في التغيير، لاسيما على أعقاب الجيش التركي الإطاحة بأنظمة الحكم المنتخبة منذ ستينات القرن الماضي وصولا إلى 2002، فضلا عن قدرة الجيش في إدارة شؤون الحكم السياسي من وراء الستار وخلف الكواليس، عقب عودته إلى ثكناته العسكرية بمناسبة تسليم المهام إلى تلك الحكومات الخاضعة له[18].

فبعد استقرارها في السلطة، استصدرت حكومة أردوغان بدءا من عام 2003، حزما قانونية وسياسية متوائمة مع معايير كوبنهاقن الأوروبية، وكان الهدف وراء ذلك هو إعادة هيكلة المؤسسات التركية تمهيدا لتأهيل البلاد وتمكينها من تحقيق العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، أين مثلت تلك الحزم القانونية التي صادق عليها البرلمان التركي في 30 جويلية 2003 نقطة تحول حاسمة ومصيرية في إطار العلاقات المدنية العسكرية، خاصة تلك التي مست مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، المؤسستان التين لعبتا دورا كبيرا في عسكرة الحياة السياسية في تركيا[19]، بموجبها قام الحزب بأكبر حملة للتغيير والتحول في تاريخ الجمهورية التركية، وذلك بالتركيز على القيم الاجتماعية وإجراء الإصلاحات السياسية ضد الاستبدادية، أو ما يعرف **"بالثورة الهادئة"**، المرتكزة إلى مفهوم التغيير التدريجي والمرحلي القائم على الدينامية الاجتماعية[20].

لقد تضمنت التعديلات الدستورية عدة حزم أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي[21]:

أولا: حزمة التعديلات المتعلقة بالديمقراطية، الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين الأتراك:

ثانيا: حزمة التعديلات المتعلقة بجهاز العدالة

ثالثا: حزمة التعديلات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية

أين نلمس توجهات الخطاب السياسي للحزب تحديدا في تصريح زعيمه رجب طيب أردوغان، الذي جاء فيه: "إن اشتراك بلد كتركيا اندمجت فيه معا ثقافات الإسلام والديمقراطية في مؤسسة كالإتحاد الأوروبي، سيحقق انسجام وتناغم الحضارات...، إنّنا هناك كضمانة للوفاق بين الحضارات"[22].

يمكننا أن نستخلص من هنا مدى جدية أولويات حكومة العدالة والتنمية التي تولها في إطار خيار الأوربة، من خلال إقدامها على فتح ورشة واسعة من الإصلاحات مست مختلف نواحي الحياة الداخلية، حيث شملت حزمة من التعديلات الدستورية والسياسية، أهّلتها القيام بخطوات جريئة وحاسمة على الصعيد السياسي، وضعت في محصلتها النهائية حدا لتدخلات الجيش في شؤون الحكم المدني، وإجراء إصلاحات عميقة على مؤسسة القضاء، بالإضافة إلى تكييف تشريعاتها ونظمها القانونية لموائمة نظيراتها الأوروبية، بما يستجيب لمعايير وشروط الانضمام المحددة في قمة كوبنهاقن المشار إليها سابقا.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه تركيا في سبيل تحقيق العضوية الأوروبية

لقد راهن حزب العدالة والتنمية كثيرا على تحقيق حلم الأتراك شعبا ودولة، وجعلها في مقدمة أولوياته في مختلف الحملات الانتخابية التي خاضها وبرامجه الحزبية المسطرة لذلك، إذ سرعان ما أخذ هدف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يطغى على بقية الجوانب في علاقات تركيا مع الأوروبيين، واكتسبت هذه القضية قوة دفع قوية، فأصبحت أغلب ديناميات علاقات أنقرة مع العواصم الأوروبية مرهونة بمدى التقدم أو التعثر المسجل نظيرا لاكتساب هذه العضوية[23].

إلا أن طول مرحلة المفاوضات التي كرّست مساعي الانضمام إلى الوحدة الأوربية، وما نجم عنها من خيبات أمل غير متوقعة رغم كل الجهود والمحاولات التي بذلتها تركيا في المجال السياسي والاقتصادي مقارنة ببعض دول أوربا الشرقية الضعيفة التي استطاعت كسب رهان الاندماج في الاتحاد الأوروبي والتمتع بمزايا وحقوق العضوية الكاملة فيه مقارنة بحجم تركيا الإقليمي

وثقلها الخارجي، قد ساهم في تعميق الفجوة وانعدام الثقة لدى النخبة السياسية الحاكمة في تركيا بخصوص الولوج إلى النادي الأوربي.

ومن بين أبرز الملفات الراهنة العالقة التي تثير تحفظات الأوروبيين وتحول دون وضع تركيا موطأ قدم لها في تكتلهم الموحد، نجد[24]:

- ❖ قضايا حقوق الانسان، حريات التعبير، وضع الأقليات غير المسلمة والمجموعات العرقية.
- ❖ مسألة الاعتراف بما يسمى "الإبادة الجماعية للأرمن" الأمر الذي تنكره أنقرة بشدة وتعتبرها مجرد مزاعم.
- ❖ الأعباء المالية المترتبة عن الأوضاع الاقتصادية: أي حجم الإعانات السنوية المفترض دفعها لتركيا من قبل الاتحاد من أجل التكيف مع التشريعات الأوروبية، والمقدر حجمها بحوالي 23.5 مليون دولار سنويا.
- ❖ النمو الديموغرافي الكبير في تركيا وانعكاساته الجيوسياسية في حالة تحقق هدف العضوية الكاملة.
- ❖ المشكلة القبرصية المتمثلة في عدم اعتراف أنقرة بجمهورية قبرص كدولة مستقلة[25]. حيث تتصدر اليونان في هذا المقام قائمة الدول الرافضة لعضوية تركيا بحكم الجدل القائم حول القضية القبرصية، وهو ما أعرب عنه أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي السابق، بقوله :"بينما يتسلح الإتحاد الأوروبي بالفيتو اليوناني قبل كل قرار مهم بشأن تركيا، ليس لدى هذه الأخيرة الحق في الاعتراض على الإتحاد الأوروبي، أو على الدول المنضوية تحته"، ومن ثم، سيعمل هذا الوضع على خلق جو من الضبابية والغموض في العلاقات التركية-الأوروبية، ويحد من قدرات تركيا، ويجعل منها مجرد لاعب تابع لأوروبا وليس شريكا لها[26].

لتبقى في نهاية المطاف جميع الخيارات مفتوحة أمام الطرف الأوروبي للالتفاف حول مطلب العضوية الكاملة التي تأمل السلطات في أنقرة بلوغها، فتم طرح عدة صيغ وحلول بديلة عن ذلك، منها[27]:

1- منح تركيا موقعا متميزا (شراكة خاصة) في إطار علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي، دون الحصول على متطلبات العضوية التامة، وهو ما تنادي به معظم دول الإتحاد، في مقابل رفض تركيا لهذا الطرح.

2- اقتراح بدائل أخرى على تركيا (سياسة الجوار الأوروبي 2004) تعويضا لها، شرط تنازلها عن مطلب الانضمام الكامل.

3- محاولة دمج تركيا في محيطها المتوسطي، من خلال المشروع الفرنسي المتمثل في الإتحاد من أجل المتوسط (2008)، كخيار بديل عن هدف الاندماج الأوروبي، حيث صرّح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، في هذا السياق بما يلي: "تركيا غير مؤهلة للدخول إلى الإتحاد الأوروبي، وحدها الشراكة المميزة القابلة للتجسيد"[28].

من جانبه، جاءت ردود أفعال الأطراف الأوروبية سلبية حيال التعديلات الدستورية لسنة 2017 (المتعلقة بالانتقال من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي) ومغايرة تماما لرؤية أنقرة لها، ورأت فيها على أنها خطوة خطيرة الى الوراء في مجال الديمقراطية، مما دفع معظم العواصم الأوربية منع كوادر الحزب ومسؤوليه السياسيين من تنظيم تجمعات شعبية وتعبئة قواعدها النضالية فوق أراضيها في إطار الحملة الانتخابية للترويج لتلك التعديلات[29].

وبالتالي، فإن احتمالات بلوغ تركيا متطلبات العضوية التامة أمر غير مؤكد ولا مضمون على المدى المنظور، خصوصا أمام تزايد حدة المواقف الأوروبية الرافضة لها لأسباب جيوثقافية وجيوسياسية، وفي ذات الوقت، يتنامى في تركيا شعور مضاد، حيث أضحى ينتاب الأتراك إحساس بحالة من الإحباط والانتكاسة، والانصراف عن التفكير في مسألة الانضمام غير المأمول[30].

مما حدا بكثير من المهتمين والمتتبعين بالشأن السياسي التركي التشكيك في مدى جدوى المساعي التركية المبذولة لتجسيد متطلبات الاندماج الأوروبي، رغم اعتماد البلد لواحدة من أشد صور العلمانية صرامة مقارنة بالعلمانية الغربية، الأمر الذي دفع المنظر الاستراتيجي الأمريكي صمويل هنتغتون في مرحلة ما محاولة توصيف الإحباط التركي من أوروبا من خلال قوله: "بعد رفضها مكة المكرمة، وبعد أن رُفضت من قبل بروكسل، إلى أين تتطلع تركيا؟ ربما الجواب طشقند"[31].

هذا المأزق السياسي الذي بات يخيم على مصير الحزب، هو ما أملى على رئيس الوزراء آنذاك أردوغان، في شهر جانفي 2013 إطلاق تصريح شديد اللهجة محذرا فيه الأوروبيون مسؤولية استمرار سيناريو بقاء بلاده خارج مؤسسات الإتحاد الأوروبي، جاء فيه: "إن أنقرة

ستسحب طلبها من الإتحاد الأوروبي، إذا لم تنل تركيا العضوية بحلول 2023، فإنها على استعداد لاستبدال العضوية الأوروبية بالانضمام إلى منظمة شانغهاي للتعاون"[32].

وقد ذكر أردوغان في مقابلة تلفزيونية في شهر جويلية 2012 أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مازحه خلال زيارته إلى موسكو سنة 2012 قائلا له: "ما شأنكم بالإتحاد الأوروبي؟ فرد عليه أردوغان قائلا: ساعدونا إذا على الانضمام إلى مجموعة شانغهاي الخماسية لنُعرض عن الاتحاد الأوروبي"[33].

الخاتمة

في الختام يمكننا الخروج بنتيجة مفادها أن حزب العدالة والتنمية منذ صعوده إلى ساحة الواجهة في تركيا عوّل كثيرا في إطار استراتيجيته السياسية على إعادة تحريك الملف الأوروبي المتعثر وإخراجه من حالة الجمود والركود السياسي، وإعادة بعثه من جديد بعد أن ظل يتراوح مكانه طيلة عقود من الزمن، لأجل ذلك، شرعت حكومة العدالة التنمية في دفع عجلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية للتكيف مع متطلبات وشروط الانضمام المحددة من قبل مؤسسات الاتحاد الأوربي، والمضي قدما لتنشيط مسار المفاوضات الأوروبية وتفعيل خطوات الانضمام، خصوصا مع مطلع الألفية الثالثة التي عرفت انفراجا نسبيا في مستوى العلاقات بين أنقرة وبروكسل حيال العضوية الأوروبية، وكان هذا خلال العهدة الأولى للحزب التي تميزت بتخفيض حدة التوتر وتقريب وهجات النظر بين القادة الاتراك ونظرائهم الأوروبيين حيال العديد من القضايا والمسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

الهوامش:

1- عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية التغيير** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2012)، ص..190

2*- معاهدة ماستريخت (هولندا) تمثل نقلة نوعية في المسار الوحدوي الأوروبي، تم التوقيع عليها في 07 فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح من نوفمبر 1993، ألغت هذه المعاهدة مصطلح الجماعة الأوربية الذي استخدمته دول التكتل الأوروبي في سائر معاهداتها السابقة، معلنة بذلك عن قيام الإتحاد الأوروبي كخطوة هامة نحو التكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي الأوروبي. أنظر. محمد مراد، **أوروبا الموحدة من الثورة الفرنسية إلى العولمة** (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2010)، ص ص.242،243.

3- صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد** (بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009)، ص..80

4- أحمد سليم البرصان، **الإسلام السياسي والديمقراطي في تركيا** (الأردن: دار الزهران للنشر والتوزيع، ط1،2013)، ص..150

5- أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص.142.

6- عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص .185.

7- أحمد داود وغلو، **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (قطر: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011)، ص ص. 540-549.

8- أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص.138.

9-سمير سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان** (المملكة الأردنية الهاشمية: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص ص. 99،100.

10- هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2001)، ص. .310

11- صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص..81

12- أحمد يوسف الكيطان، **تركيا في عهد العدالة والتنمية: تحولات الداخل ورهانات الخارج** (المملكة الأردنية الهاشمية: دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2015)، ص.315.

13*- في هذه القمة المنعقدة بتاريخ 17 أوت 1999، تم تحديد الشروط الرئيسية لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، والتي تتلخص فيما يلي:

- الالتزام بمعايير **كوبنهاقن** حول الديمقراطية، الحريات، وحقوق الإنسان والأقليات (قبلت تركيا بهذا الشرط).

- تسوية جميع الخلافات بين تركيا واليونان في بحر إيجة، وفي حالة تعذر ذلك، يرفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

- حل جميع المشاكل الداخلية التركية.

14- عقيل سعيد محفوظ، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغير** (قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص ..190

15- مثنى فائق العبيدي، **سياسة تركيا تجاه القضايا العربية** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص.15.

16- عايدة العلي سري الدين، **الدور التركي في رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2017)، ص..46

17- المكان نفسه.

18- أحمد يوسف الكيطان، مرجع سابق، ص، ص.70، 71.

19- أحمد جلال، **السياسة الدولية والاستراتيجية: صراع القوى المدنية-العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015)، ص..213

20-رنا عبد العزيز الخماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016)، ص..159

21- المرجع نفسه، ص ص.178،179.

21- أحمد سليم البرصان، **الإسلام السياسي والديمقراطي في تركيا** (الأردن: دار الزهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص..107

22- إيفانجيليا أكسيارليس، **الإسلام السياسي والدولة العلمانية في تركيا: الديمقراطية والإصلاح وحزب العدالة والتنمية**، ترجمة علا أحمد إصلاح (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط2، 2016)، ص..141

23- أحمد يوسف الكيطان، مرجع سابق، ص..72

24- إبراهيم البيومي غانم، "جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية،" في محمد عبد العاطي (محرر) **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات؛ لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010)، ص ص..174،175

25- حسين طلال مقلد، "تركيا والإتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة،" **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م.26، ع1 (2010)، ص ص.386،387.

26 -Gérard-François Dumont, «la Turquie et l'union Européenne : intégration, développement ou complémentarité ?» **Géostratégique**, N°30, (1er trimestre 2011), p.55.

27- عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية التغيير** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2012)، ص..197

28- أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 551.

29-Gille Dorronsoro, **que veut la Turquie : ambitions et stratégiques internationales** (Paris : édition Autrement,2009), p p.83-87.

30- أحمد داود وغلو، **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (قطر: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011)، ص..587

31 -أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص..154

32- وحيد إنعام الكاكائي، **الموقع الجيوستراتيجي لتركيا وأهميته للاتحاد الأوروبي** (المملكة الأردنية الهاشمية: دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2017)، ص.439.

33- رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق، ص.175.